## آلية تقييم السياسات التجارية المنتهجة في الاقتصاد الدولي

## من منظور المنظمة العالمية للتجارة

**أولا: مفهوم آلية تقييم السياسة التجارية:**

**1. المقصود بآلية تقييم السياسة التجارية:** تطرقت اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة من خلال الملحق 3 إلى بيان أحكام تقييم (مراجعة، أو استعراض)السياسة التجارية للدول الأعضاء في المنظمة تحت عنوان: آلية تقييم السياسة التجارية. (Trade policy review mechanism).

ويقصد بها أن يكون مجموع سياسات وممارسات العضو في تجارته مع بقية الأعضاء في كافة المجالات الثلاثة للتجارة المتعددة الأطراف؛ تجارة، وسلع، وحقوق ملكية فكرية مرتبطة بالتجارة محل رقابة المجلس العام مجتمعا في هيئة تقييم السياسة التجارية.

**2. الهدف من آلية تقييم السياسة التجارية:** إن الهدف من هذه الآلية هو الإسهام في زيادة التزام الدول الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الاطراف، وبالتالي تسهيل عمل النظام التجاري المتعددة الاطراف عن طريق زيادة شفافية البيانات والممارسات التجارية للأعضاء وفهمها فهما صحيحا.

لذلك فإن آلية التقييم هي وسيلة لتحقيق فهم وتقدير السياسات والممارسات التجارية لمختلف الأعضاء وآثارها على سير عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف، ومع ذلك ليس المقصود بهذه الآلية أن تكون أساسا لإنفاذ التزامات محددة بموجب الاتفاقات أو أساسا لغرض إجراءات تسوية المنازعات أو لغرض تعهدات بسياسات جديدة على الأعضاء.

كما أن التقييم الذي تُجرى بموجبه هذه الآلية، تُراعى فيه الاحتياجات الاقتصادية والتنموية للعضو المعني وسياسته وأهدافه، إضافة إلى بيئته الخارجية، بقدر ما تتصل هذه العوامل بالتقييم.

**ثانيا: الجهاز المختص بآلية تقييم السياسات التجارية.**

**1. تشكيل جهاز تقييم السياسة التجارية:**

في إطار إنشاء آلية لتقييم السياسة التجارية تم إنشاء جهاز دائم يسمى هيئة مراجعة السياسة التجارية(Trade policy review body)، يتولاها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، باعتباره الهيئة التي تشرف على تقييم السياسات التجارية.

ومن خلال المادة 4 فقرة 4 من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة فإن المجلس العام يتولى تطبيق هذه الآلية، كما يقوم بتعيين رئيسا لهذا الجهاز لمدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد، إذ يعين هذا الرئيس من بين ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة، وهذا في بداية أول اجتماع للهيئة من كل عام. ويتم تعيين برنامج المراجعة

للعام الكامل في منتصف السنة السابقة، ويساعد الهيئة في مهامها قسم تقييم السياسات التجارية في السكرتارية وله مدير ويعمل به 16 اقتصاديا يساعدهم 11 موظفا آخرين.

كما ان للمجلس العام أن يضع القواعد والإجراءات التي يراها ضرورية للنهوض بالمسؤوليات التي سوف يقوم بها في مجال تقييم السياسة التجارية حسبما تضمنته وثيقة آلية تقييم السياسة التجارية. وأخيرا لهذا الجهاز اختصاصات وأسس من أجل مباشرة تقييم السياسة التجارية.

2. **اختصاصات وأسس الجهاز لتقييم السياسات التجارية:**

**1.2 اختصاصات جهاز تقييم السياسات التجارية:** تتجسد هذه الاختصاصات في الآتي:

– مناقشة السياسات والممارسات التجارية للبلد العضو وفق آلية الاستعراض وبما لا يخرج عن إطار غايات آلية الاستعراض.

– لكل سنة من السنوات يتم وضع خطة أساسية لسير المراجعات بالتشاور مع الاعضاء المعنيين مباشرة، ويتم كذلك مناقشة تقاريرهم بشأن المستجدات وكذلك الإحاطة بها علما.

– يتم تقييم عمل آلية استعراض السياسة التجارية بعد فترة لا تزيد عن خمسة سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ويتم تقديم نتائج التقييم إلى المؤتمر الوزاري الذي له الحق في إجراء تقييمات لاحقة على فترات يتم تحديدها من قبله.

– إعداد عرض شامل لتطورات البيئة التجارية الدولية، وتأثيرها على نظام التجارة المتعدد الاطراف.

**2.2 أسس مباشرة الجهاز لاختصاصاته:** إن تحريك إجراءات استعراض السياسات التجارية يكون من خلال الدول الأعضاء ذاتها او من خلال أمانة المنظمة العالمية للتجارة.

**أ– الدول:** يجب على الدول تقديم تقرير كامل للجهاز، وهو ما نص عليه الملحق 3 من اتفاقية مراكش، كما حدد نفس الملحق عدة تفصيلات تتعلق بكل من الدول، الكيانات التجارية، ومواعيد الفحص بالنسبة للدول الأعضاء، هذه الأخيرة التي تحدد على أساس نصيب كل دولة عضو من حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات، فالدول الأربعة الأولى ذات النصيب الأكبر من حجم التجارة العالمية (الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين واليابان) يتم تقييم سياساتها التجارية كل ثلاثة سنوات، أما الستة عشرة دولة الموالية فتقيم سياساتها الخارجية كل خمسة سنوات، والبقية كل سبعة سنوات.

**ب– الأمانة:** تُعِدْ أمانة المنظمة تقرير على مسؤوليتها وهذا استنادا إلى المعلومات المتاحة لها وكذلك تلك المعلومات التي يقدمها العضو المعني أو الأعضاء المعنيين. وتلتمس الأمانة من العضو المعني أو الأعضاء المعنيين توضيحات بشان سياساتها وممارساتها التجارية.

هذا ويقوم الجهاز بوضع نموذج لما يجب ان يتضمنه التقرير محل الفحص من مشتملات.

### 3. الفصل ما بين آلية تقييم السياسات التجارية وآلية تسوية المنازعات

إن آلية تسوية المنازعات وآلية تقييم السياسات التجارية هما آليتين منفصلتين تماما، إذ لكل واحدة أهدافها الخاصة ومهامها ونتائجها:

– فآلية تسوية المنازعات هي نظام شبه قضائي يبدأ بمجرد ظهور نزاع، فهي تشبه محكمة التحكيم وتختص بحل النزاعات المتعلقة بمخالفة قواعد المنظمة العالمية للتجارة، أضف إلى ذلك أن الدبلوماسية تتدخل دائما لحل أي نزاع بالتراضي. أما آلية تقييم السياسة التجارية فهي تضمن الانضباط والشفافية للأعضاء كما تقوم بتقدير سلوك كل الأعضاء بالنسبة لالتزاماتهم، وتمنع حدوث نزاعات في المستقبل وبالتالي تسهيل السير الحسن للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

– آلية تقييم السياسة التجارية هي نظام دائم لمنظمة التجارة العالمية تسير حسب المواعيد المحددة مسبقا، وتحترم الدوريات من أجل القيام بهذه التقييمات، وهو ما لا نجده في آلية تسوية المنازعات التي لا تعمل سوى عند الحاجة أو الضرورة.

وعلى أي حال، فإن وجود الآليتين أدى إلى فعالية واحترام قواعد المنظمة العالمية للتجارة، ومنه فإن الآليتان تكملان بعضهما البعض حسب إمكانياتهما الخاصة.